الأمم المتحدة

A/56/141

الجمعية العامة

Distr.: General
22 June 2001
Arabic
Original: English

الدورة السادسة والخمسون

# طلب إدراج بند في جدول الأعمال المؤقت للدورة السادسة والخمسين

# منح معهد القانون للتنمية الدولية مركز المراقب لدى الجمعية العامة

## رسالة مؤرخة ١٩ حزيران/يونيه ٢٠٠١ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم للنمسا لدى الأمم المتحدة

وفقا للمادة ١٣ من النظام الداخلي للجمعية العامة، يشرفني أن أطلب إدراج البند المعنون ''منح معهد القانون للتنمية الدولية مركز المراقب لدى الجمعية العامة'' في جدول الأعمال المؤقت للدورة السادسة والخمسين للجمعية العامة.

ووفقا للمادة ٢٠ من النظام الداخلي للجمعية العامة، نرفق مذكرة توضيحية (المرفق الأول) دعما للطلب المذكور أعلاه ومشروع قرار (المرفق الثاني).

وأكون ممتنا لكم لو تفضلتم بتعميم هذه المذكرة ومرفقيها كوثيقة من وثائق الجمعية العامة.

(توقيع) جيرهارد فانزلتر
السفير

280601 280601 01-42495 (A)
*0142495*

# المرفق الأول

## مذكرة توضيحية

### ١ - معهد القانون للتنمية الدولية يفي بالمعيار القانوني لمنح مركز المراقب لدى الجمعية العامة للأمم المتحدة

قررت الجمعية العامة في مقررها ٤٢٦/٤٩، المؤرخ ٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤، والمتخذ من غير تصويت، بناء على توصية اللجنة السادسة، وإذ أحاطت علما بالتقرير الشفوي المقدم إلى اللجنة السادسة في ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤ من رئيس الفريق العامل المعني بمسألة وضع معايير لمنح مركز المراقب لدى الجمعية العامة، أن يقتصر منح مركز المراقب لدى الجمعية العامة في المستقبل على الدول وعلى المنظمات الحكومية الدولية التي تغطي أنشطتها مسائل ذات أهمية للجمعية العامة.

وتأسس معهد القانون للتنمية الدولية في عام ١٩٨٧ بمقتضى معاهدة دولية، في الاتفاق المتعلق بإنشاء معهد القانون للتنمية الدولية. وأنشئ المعهد كمنظمة حكومية دولية لتشجيع استخدام الموارد القانونية في عملية التنمية والمساعدة في ذلك بنشاط.

وفيما يلي أهداف ومقاصد المعهد استنادا إلى نظامه الأساسي:

١ - تشجيع وتيسير عملية تحسين واستخدام الموارد القانونية في عملية التنمية؛

٢ - تشجيع الالتزام بسيادة القانون في المعاملات الدولية؛

٣ - تحسين قدرة البلدان النامية على التفاوض في ميادين التعاون الإنمائي والاستثمار الأجنبي والتجارة الدولية وغير ذلك من المعاملات التجارية الدولية.

وبغية تحقيق هذه الأهداف، يقوم المعهد بأنشطة متنوعة، مثل التدريب في مجال تطوير القانون، والمساعدة التقنية والبحوث ونشر المقالات والمواد ذات الصلة، فضلا عن إدارة مركز للوثائق القانونية.

### ٢ - العضوية

استنادا إلى النظام الأساسي، العضوية في المعهد مفتوحة لجميع الدول. وفيما يلي أسماء الدول الأعضاء في المعهد من جميع مناطق العالم وذلك حتى ٣١ آذار/مارس ٢٠٠١:

| | | |
|---|---|---|
| هولندا | النمسا | الفلبين |
| إيطاليا | الولايات المتحدة الأمريكية | تونس |
| استراليا | السودان | بلغاريا |
| مصر | السنغال | كولومبيا |
| إكوادور | الصين | فرنسا |

وباشرت ٤ دول أخرى بإجراءات الانضمام إلى المعهد الذي يرحب بتلقي طلبات أخرى من الدول المهتمة بالانتساب إلى عضوية المعهد.

## ٣ - المؤسسات/الهيكل التنظيمي

يتألف المعهد من جمعية الدول الأعضاء، ومجلس إدارة ومدير عام وموظفين. وتقر الجمعية خطة عمل المعهد وميزانيته وتستعرض أنشطته. إضافة إلى ذلك، تصدق الجمعية على تعيينات أعضاء مجلس الإدارة، وبهذا تسيطر الجمعية على العضوية في المجلس.

ويؤدي أعضاء المجلس مهامهم بصفاتهم الشخصية بناء على إنجازاتهم الوظيفية في ميدان القانون أو التنمية.

## ٤ - المزايا التي تحصل عليها الأمم المتحدة من منح المعهد مركز المراقب

تحقق شتى الأنشطة التي يقوم بها المعهد على الصعيد العملي الكثير من أهداف الأمم المتحدة ومقاصدها، ولا سيما في ميادين التنمية ونشر القانون الدولي وفهمه على نطاق واسع. ومن مهمة المعهد بمقتضى نظامه الأساسي دعم الأمم المتحدة وأمينها العام والمسؤولين فيها في هذا المجال.

وأكد الأمين العام في تقرير الألفية الذي قدمه إلى الجمعية العامة (A/54/2000) مرة أخرى التزامه بسيادة القانون على الصعيد الدولي على اعتبار أن ذلك يشكل أساس الكثير من التقدم الاجتماعي والاقتصادي المحرز في العقود الأخيرة، وأكد تصميمه على زيادة تعزيز سيادة القانون على الصعيد الدولي خلال الألفية الجديدة.

كما أن تمتين الروابط مع المعهد سيوفر للأمم المتحدة موردا آخر فيما تقوم به من عمل في ميداني التنمية والقانون الدولي.

**٥ - المزايا التي يحصل عليها المعهد من منحه مركز المراقب لدى الجمعية العامة**

إن الحصول على مركز المراقب سيفيد كثيرا في تحسين قدرة المعهد على تحقيق أهدافه. وسوف يتمكن المعهد من أن يتابع عن كثب المداولات التي تجري في الجمعية العامة وأن يقيم اتصالات ويحصل على معلومات في منتدى غالبا ما يتعامل بصورة غير مباشرة مع مسألة الالتزام بسيادة القانون في المعاملات الدولية وتحسين استخدام الموارد القانونية في عملية التنمية.

وخلافا لمعظم المنظمات الحكومية الدولية، فإن المعهد يعتمد فقط على التبرعات لتأمين الدعم للمؤسسات والمشاريع. لذا فإن حصوله على مركز المراقب من شأنه أن يوفر للمعهد دعما آخر من المجتمع الدولي للمهمة التي يقوم بها وللإنجازات التي يحققها، وبهذا ترتفع مكانة المعهد كمؤسسة.

ومن شأن منح المعهد مركز المراقب أن يسهل عليه إقامة علاقات تفاعل أوثق مع جميع الأجهزة المعنية التابعة لمنظومة الأمم المتحدة كلما اقتضى الأمر ذلك لتحقيق الأهداف المشتركة بين الأمم المتحدة والمعهد.

## المرفق الثاني

### مشروع قرار

### منح معهد القانون للتنمية الدولية مركز المراقب لدى الجمعية العامة

**إن الجمعية العامة،**

**رغبة** منها بتشجيع التعاون بين الأمم المتحدة ومعهد القانون للتنمية الدولية،

١ - **تقرر** دعوة معهد القانون للتنمية الدولية للمشاركة في دورات الجمعية العامة وأعمالها بصفة مراقب؛

٢ - **تطلب** إلى الأمين العام اتخاذ الإجراء اللازم لتنفيذ هذا القرار.